

والثوب مغرب وان افتتح الصلوة في مكان ظاهر
 فقل قد مبه فعملها على ثوب نجس وقام اي مكث
 عليه ان لم يمكث مقدرا جائز في ركناي مقدرا
 اذ اركان جازت صلوة اتفاقا والاى وان لم يكن
 لم يمكث بل مكث مقدرا ما يؤدى ركنا فلا اى
 فلا تجوز صلوته وهذا عند ابي يوسف وقال
 محمد تجوز ما لم يؤد ركنا على ذلك الحال وكذا ان
 رفع اى حمل عليه في الصلوة وعليه ما قد راجع
 ان ادى معهم ما ركنا فسدت صلوته اتفاقا
 وان لم يؤد فان لم يمكث مقدرا ما يؤدى ركنا
 لا تفسد اتفاقا وان مكث قد رما يؤدى ركنا
 تفسد عند ابي يوسف لا عند محمد والمختار
 قول ابي يوسف في الجمع لانه احيط وقال في فتاوى
 اهل سمرقند لو كان المصلي بحيث اذا سجد تقع
 ثيابه على ثوبه نجس جازت صلوته اذا كانت تلك
 النجاسة يابسة لم يحصل منها تلوث بقدر مانع
 ولم يتصل به ماشية من اعضا سجود في اختلاف

نزهة في الكفا المستمى باختلاف نزهة ويعتق با اذا
 كفا النجاسة على باطن اللبنة والآخر وهو على ظاهرها
 فاقم يصلى لم تفسد صلوته وكذا الحجر وبمثله اى مثل
 لحكم المذكور وهو عدم الفساد اذا تحللت النجاسة
 بنجاسة فقلبه ما وصل على الوجه الظاهر فانه ان كان غلظ
 الخشبة بحيث يقبل القطع اى يمكن ان ينشر في ايام
 الوجه الذي فيه النجاسة والوجه الاخر بخير الصلوة
 عليها والا فلا لانهما بمنزلة اللبنة في الوجه الاول
 وبمنزلة الثوب في الوجه الثاني واذا اصاب الارض
 نجاسة رطبة او يابسة ففرشها بطين او جص فيل
 عليه جاز لانه حائل صلب كاللوح وليس هذا كالثوب
 فانه لو فرش على نجاسة رطبة لا يجزى الصلوة عليه
 ولو فرشها بالتراب ولم يطين فانه ان كان التراب
 قليلا اى رقيقا بحيث لو اشتهق احد يجده رائحة النجاسة
 لا تجزى الصلوة عليه والاى وان لم يكن قليلا بل
 كان كثيرا لجمه كثيف بحيث لا توجد رائحة النجاسة
 حتى يصلوته عليه وكذا الثوب اذا فرش على النجاسة

نزهة